مجلة آثار الرافدين
https://athar.uomosul.edu.iq

أثرُ التّعليمِ التّقانيّ في التّنميةِ المستدامةِ في مجالِ الآثارِ (المعهدُ التّقانيُّ للآثارِ والمتاحفِ في سوريّة أنُموذجاً)

مياسه يونس ديب (*)

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥/٥/١١ **تاريخ المراجعة:** ٢٠٢٥/٧/١٣
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٧/٢٤ **تاريخ النشر الالكتروني:** ٢٠٢٦/١/١

الملخص:

يُعد التّعليم التّقانيّ أحدّ الركائز الأساسيّة لبناءِ أي مجتمع بناءً سليماً، ولتحقيق مبادئ التّنمية المستدامة وتدعيمها. إذ يُركز هذا النوع من التّعليم عبَر المؤسّسات التّعليميّة على تأهيل الطلاب وإكسابهم المهارات المعرفيّة والمهنيّة، بهدف إعداد حرفيّن (يد عاملة) مهرة في مختلف التّخصصات. لذا يهتم هذا البحث بواقع التّعليم التّقانيّ ودوره الرائد في تطبيق أهداف التّنمية المستدامة وتأمين فرص العمل المواكبة لسوق العمل، ولتحقيق ذلك لا بدّ من اعتماد المنهج العلميّ الذي يمزج بين المنهج الوصفيّ والتحليليّ عن طريق الاطلاع على أغلب المصادر والمراجع، وكذلك التّجارب المختلفة التي تحدثت عن ذلك، ومن ثمّ تحليل تجربة المعهد التّقانيّ للآثار والمتاحف في الجمهوريّة العربيّة السّوريّة بوصفه أُنموذجاً. ويُؤمل من ذلك تقديم صورة متكاملة عن واقع التّعليم والتّنمية المستدامة، وأهمّ المشاكل التي تواجهه بهدف وضع بعض الحلول المناسب لنشر ثقافة هذا النوع من التّعليم، لأهميتها في بناء مستقبل أفضل.

الكلمات المفتاحية: التّعليم التقانيّ، التّنمية المستدامة، سوق العمل، مناهج التّعليم، المعهد التقانيّ للآثار والمتاحف

(*) دكتوراه في آثار الشرق الأدنى القديم– جامعة دمشق، ومدرس في المعهد التقاني للآثار والمتاحف، قسم الشرق القديم– وزارة الثقافة.

E-mail: mayassa.deep@gmail.com
ORCID:0000-0001-8959-9870.

The Impact of Technical Educationon Sustainable Developmentin the Field of Archeology (Technical Institute of Antiquities and Museums in Syria as aModel)

Mayassa Younes Deeb(*)

Received Date:11/5/2025 **Revised Version:13/7/2025**
Accepted Date:24/7/2025 **Available Online:1/1/6/2026**

Abstract:

Vocational and technical education is one of the fundamental pillars for building a healthy society and for achieving and supporting the principles of sustainable development. This type of education, delivered by educational institutions (governmental, private, and civil), focuses on qualifying students and equipping them with cognitive and professional skills, with the goal of preparing skilled craftsmen (labor) in different disciplines. Therefore, this study concerned on the reality and importance of this education and its important role in implementing the goals of sustainable development and securing job opportunities that keep pace with the labor market. To accomplish this study, it is necessary to adopt a scientific approach that combines with descriptive and analytical which based on reviewing most sources and references, as well as various experiences. The study then analyzes the experience of the Technical Institute of Antiquities and Museums in the Syria as a model. It hoped that this would provide a comprehensive picture of the reality of education and sustainable development and the most important problems facing it, with the aim of developing appropriate solutions to disseminate the culture of this type of education, given its importance in building a better future.

Keywords: Technical education, sustainable development, labor market, education curricula, Technical Institute of Antiquities and Museums

المقدمة:

يُعد التّعليم التّقانيّ أو ما يمكن أنّ يُطلق عليه "التّعليم المتغير" أداة تنموية فعّالة للإبداع المحلّيّ، وهو من المكونات الرئيسة والأساسيّة لتطوير الموارد البشريّة وتنميتها في أي مجتمع بشكّلٍ خاص من الناحية العمليّة المهمّة جداً في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة ومبادئها في مختلف قطاعات الدّولة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة وغيرها، وذلك عبر تحمل المؤسّسات

(*) PhD in Ancient Near Eastern Archaeolog- Damascus University, lecturer in the Technical Institute of Archaeology and Museums- Ministry of Culture, Department of the Ancient East.
E-mail: mayassa.deep@gmail.com
ORCID:0000-0001-8959-9870.

التّربويّة والتّعليميّة والمنظمات مهمّة توجيه وتدريب الطلاب في مدة زمنية قصـــيرة على أحدث تقنيّات العلوم المعرفيّة بهدف تأهيل كفاءات بشـــريّة قادرة على ممارســـة العمل الحرّ، والدّخول مباشـــرةً إلى ســـوق العمل وتلبية متطلباته، ومن ثمّ إحداث نوع من المنافســـة في الحياة العمليّة، وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث نهضـة بنائيّة مجتمعيّة شـاملة ومتكاملة لا تقتصـر على جانب واحد من جوانب الحياة، وعلى وقت محدد بل تكون داعمة في وقت الحروب والأزمات.

لهذا السبب تسعى الحكومات باستمرار إلى الاهتمام بتمويل قطاع التّعليم التّقانيّ بسخاء، لكن في ظل التّغيرات التي يعيشـــها العالم بشـــكّلٍ خاص العالم العربيّ، وعلى رأســـها الحروب وتغيرات بيئـة العمـل الحـاضـــــنـة للخريجين، يواجـه التّعليم اليوم بمختلف قطـاعـاتـه الكثير من التحدّيات والمعوقات المؤثرة فيه، وأهمها غياب الكادر التّدريســـيّ وعدم توافق وانســـجام مناهج التّعليم مع سـوق العمل، وازياد عدد الخريجين غير القادرين على مواكبة سـوق العمل وغير ذلك، لذا فرضت هذه التحدّيات الرغبة لدى الدّول في العمل على تعزيز دور التّعليم التّقانيّ لأهميته في توفير فرص عمل مسـتقبليّة، والمسـاهمة في تحقيق مبادئ التّنمية المسـتدامة. وسـتُوضـح آلية العمل في البحث بما يأتي:

-المبحث الأوّل منهجيّة البحث:

أوّلاً-أهداف البحث:

تكمن الأهداف الأســـاســـيّة من البحث في محاولة إلقاء الضـــوء على: مفاهيم التّنمية المســـتدامة والتّعليم التّقانيّ، وذلك عن طريق البحث في تاريخ هذه المفاهيم وكيفية تطورها، وفي النهاية الحديث عن واقع التّنمية المسـتدامة والتّعليم التقنيّ في الجمهوريّة العربيّة السـوريّة بشـكّل عام وفي مدة الأزمة (٢٠١١-٢٠٢٤م) مع التركيز على أبرز التحدّيات التي تواجه هذا القطاع والخروج بمجموعة من التوصيات لتطوير التّعليم التّقانيّ.

ثانيّاً-مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود المبذولة في تطوير التّعليم التّقانيّ، في ســـبيل تحســـين نوعية خريجيّ المؤسّسات التّعليميّة لتتلاءم مع التّطورات المعرفيّة والتّقنيّة والتّوافق مع احتياجات سوق العمل، إلا أنّ نســـبة الخريجين العاطلين عن العمل تتزايد بشـــكّلٍ كبير بســـبب عدم مواءمتهم لمتطلبات التّنمية، وفي هذا السياق تتركز مشكلة البحث في طرح الأسئلة الآتية:

١-ما هو دور التّعليم التّقانيّ في الحدّ من البطالة وتعزيز مبادئ التّنمية المستدامة؟

٢-ما هي المشكلات والتحدّيات التي تعيق تطور هذه القطاعات؟

٣-ما هو مستقبل التّعليم التّقانيّ؟

ثالثاً-منهجية البحث:

اعتمد البحث على المزج بين المنهج الوصـــفيّ والتّحليليّ (الكميّ والنوعيّ) بهدف تشخيص الوضع الراهن للتّعليم التّقانيّ في سوريّة، وتحديد المتطلبات الأساسيّة لتطويره ليتلاءم مع احتياجات سوق العمل في ظل التطور المعرفيّ بما يُسهم في تعزيز مبادئ التّنمية المستدامة. كما عُمل على جمع أغلب البيانات المرتبطة بالتّعليم والتّدريب التّقنيّ من المنشـــورات (الورقيّة والرقميّة، والوثائق، والتّقارير الدوريّة، والكتب، والمجلات إلى آخره)؛ ومن ثمّ ربطها مع إحصائيات المكتب المركزيّ للإحصاء وتجربة المعهد التّقانيّ للآثار والمتاحف في سوريّة.

لذلك قبل الحديث عن واقع التّعليم التّقانيّ لا بدّ من إعطاء لمحة عن تاريخ ومراحل تطور هذه المفاهيم، ثمّ الإشكاليات التي تواجهها في سوريّة مع محاولة إجاد حلول يسيرة لها.

-المبحث الثانيّ التّنمية المستدامة:

أوّلاً تعريف التّنمية المستدامة:

تطور مفهوم التّنمية المستدامة (Sustainable Development) أو ما يُعرف بالتّنمية المستمرّة والمتواصلة عِبرَ مراحل زمنية مختلفة الأمر الذي أدّى حتّى يومنا هذا إلى وضع الكثير من التّعاريف لها، وبطرائق مختلفة، ويمكن تلخيص أهمّها على النحو الآتي:

- **تعريف وفاء أحمد عبد الله عام ١٩٨٣م،** بأنّها "مجموعة الســياســات والإجراءات المحلّيّة والعالميّة التي تُتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التّكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التّوازن بين بناء الموارد الطبيعيّة وعدم هدم الإنسان لها".

- **تعريف "تقرير برونتلاند" الذي أصدرته اللجنة الدّوليّة للبيئة والتّنمية عام 1987م:** بأنّها "التّنمية التي تُلبي احتياجات الحاضـــر، دون أنّ تُعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها".

- **تعريف ســـحر الرفاعي عام 2009م:** بأنّها "تنمية تفاعليّة حركيّة تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاث: البشر، والموارد البيئيّة، والتّنمية الاقتصاديّة".

- **تعريف محمد كامل الشـرقاوي عام 2014م:** بأنّها "العمليّة الهادفة إلى تحقيق الحدّ الأعلى من الكفاءة الاقتصاديّة للنشاط الإنسانيّ، ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الأنساق الحيويّة الطبيعيّة على استيعابه، والحرص على احتياجات الأجيال القادمة"[١].

يمكن تعريفها على ضـــوء ما ســـبق بأنّها "مجموعة الإجراءات أو الأهداف المســـتمرّة والمتوازنة التي: ١- تأخذ بالحسبان الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة لأي مجتمع، ويشترك في تحقيق هذه الإجراءات وانجاحها الجميع (المواطن، والحكومات، والمؤسّـــســـات، إلى آخره)،

و٢- تعمل أيضـــاً على تعزيز الإمكانيات المتوافرة في أي مجتمع لتلبية احتياجات الناس الحاليّة ومن ثمّ تطلعاتهم، لذلك فإن أهدافها الأســاســيّة المتمثلة بالقضـــاء على الفقر وصـــون الأرض وتحسين المعاش في البلاد تُركز على المستقبل، والعنصر الأساس فيها لتحقيق ذلك هم البشر".

ثانيّاً تاريخ استخدام المصطلح:

يُعد مصـــطلح التّنمية المســتدامة مصـــطلحاً حديثاً نســبياً، وعلى الرغم من حداثة هذا المصـــطلح إلا أنّه يُمثل ضـــرورة ملحة ومطلب قديم، وذلك في ظل ســـعيّ الحكومات لتحقيق معدلات عالية من التّنمية، والتّركيز على الاســـتخدام الفعّال للموارد من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحاليّة والمستقبليّة، ورفع مستوى معيشتهم، ولا يقتصر مفهومها على إحداث تغييرات في الجانب الاقتصاديّ، بل تتعدى آثارها إلى جميع المجالات التّعليميّة والثّقافيّة للمجتمع.

يعود الفضل في نشر المصطلح لأوّل مرة عام ١٩٧٢م إلى كلٍّ من الباحثين الباكستانيّ محبوب الحق والهنديّ أمارتايا ســـن في مؤتمر البرنامج الإنمائيّ للأمّ المتحدة المعنيّ بالبيئة البشـــريّة، المنعقد في مدينة ســـتوكهولم في الســـويد، الذي وافق على فكرة توظيف التّنمية والبيئة لإدارة المنفعة الاقتصـــاديّة والاجتماعيّة العامة، وجعل الإنســـان مُنطلقها وغايتها، والعمل على حماية البيئة البشريّة(١).

حاز المصـــطلح على اهتمامٍ أكبر بعد ١٥ عاماً، وانعكس ذلك عام ١٩٨٧م في تقرير الأمّ المتحدة آنذاك، ثمّ فيما بعد من العام نفســـه تحدّد مفهومها في تقرير اللجنة الدّوليّة حول البيئة والتّنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" أو ما عُرِف بـــ "تقرير برونتلاند"، الذي نص على أنّ التّنمية المســتدامة مصــطلح اقتصــاديّ اجتماعيّ يرســم خارطة التّنمية الاقتصــاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة للبلاد، وهدفها الأوّل تحســين ظروف المعيشـــة لكلّ فرد في المجتمع، وتطوير وســـائل الإنتاج وأساليبها، وإدارتها بطرائق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعيّة للبلاد(٢).

عُقد لاحقاً ما يُعرف بـــــ "قمة الأرض" في عام ١٩٩٢م في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل، ثمّ جاءت بعده الكثير من المؤتمرات عام ١٩٩٥م بين الدّول الأعضـــاء وخبراء الأمّ المتحدة حول مجالات عدة كرعاية الطفل، وحماية البيئة، وتقدم المرأة، والعمالة المنتجة، والتّنمية الحضـاريّة، وعلى الرغم من أنّ جميع هذه المؤتمرات أكدّت على أهمية التّنمية المستدامة، إلا أنّ أهدافها لم تُشـهر إلا عام ٢٠٠٠م بمشـاركة ١٨١ عضـواً، على أنّ تُحقق أهدافها الثمانية بحلول عام ٢٠١٥م، ومؤخراً عُمل على توســـيعها إلى ١٧ هدفاً، ليُصـــار إلى تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠م. كما ورد في تقريري الأمّ المتحدة حول التّنمية المستدامة عاميّ ١٩٨٧م و٢٠١٥م(٣).

شـهد مفهوم التّنمية عدة تطورات ففي عقديّ الأربعينات والخمسـينات من القرن الماضـيّ كـان يُنظر إليهـا على أنّهـا نمو دخـل الأفراد، وكـان هـذا مرادف لمفهوم النمو الاقتصـــاديّ

والاجتماعيّ، إذ عدّ الاقتصـــاديون التّنمية العمليّة التي من خلالها يزداد الدخل على المســـتوى القوميّ، وعلى مستوى الفرد، فضـلاً عن تحقيق معدلات نمو مرتفع في قطاعات معينة تُعبر عن التقدم. ومن الملاحظ انطلاقاً من ذلك أنّ التّنمية في تلك الحقبة لم تركز إلا على الجانب الاقتصاديّ، لذا عالج الفكر التّنمويّ في هذه المرحلة قضية التّنمية كقضية اقتصاديّة في المقام الأوّل، لذا عُرفت بالزيادة التي تطرأ على الناتج القوميّ من سلع وخدمات في فترة معينة"(٤).

ثالثاً أبرز الخصائص لتّحقيق التّنمية المستدامة:

لا بدّ من الإشارة إلى أنّه لا يمكن النظر إلى مسألة النمو الاقتصاديّ على أنّها مطابقة تماماً لمسألة التّنمية المستدامة، إذ لا بدّ للدّولة من توجيه الاهتمام الكافيّ لإقامة البنى الأساسيّة وبشكّل خاص التّعليميّة والصحيّة، والاهتمام أيضاً بقضية الضمانات الاجتماعيّة إلى جانب بناء الطرق ومشاريع الكهرباء والريّ، والعمل على تحقيق التوازن بين التّنمية البشريّة والاقتصاديّة.

لذا بدأ تفصيل مبدأ التّنمية المستدامة في السبعينيات من القرن الماضيّ، بعد أنّ لا حظ المختصون استنزاف الكثير من الموارد الطبيعيّة فدعوا إلى استخدام عقلانيّ لهذه الموارد بهدف حمايتها من النضـــوب، والمحافظة على حق الأجيال القادمة فيها، وكذلك المحافظة على البيئة والتوازن بين مكوناتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لا بدّ من التّوفيق بين ثلاثة عناصر أساسيّة هي: النمو الاقتصاديّ والإدماج الاجتماعيّ وحماية البيئة، وهذه العناصر مترابطة وكلها حاسمة ومهمّة لتحقيق التّنمية المستدامة التي من أبرز خصائصها:

١-تنمية طويلة الأمد، إذ تأخذ بالحسبان حقوق الأجيال القادمة من موارد الأرض.

٢-تلبية احتياجات الفرد الأســاســيّة والضــروريّة، من دون الإضــرار بالتّنوع الحيويّ، فعناصر البيئة منظومة متكاملة والحفاظ على التوازن بين العناصر يحقق بيئة صحية للإنسان.

٣-تحافظ على عناصــر المحيط الحيويّ ومركباته الأســاســيّة مثل الهواء والماء ورســم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد استخدام هذه الموارد مع الحفاظ على قدرتها للعطاء.

٤-تعتمد على التّنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئة بما يحقق التّنمية المتواصلة(٥).

رابعاً أبعاد التّنمية المستدامة:

أمّا فيما يتعلق بأبعاد التّنمية المستدامة فهي تسعى ضمن سياقها المحلّيّ للتّوفيق بين الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، فالبعد الاقتصاديّ يتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجات الإنســان الأســاســيّة، والبعد الاجتماعيّ هو توزيع عادل للثروة والموارد وإرســاء نظام حماية اجتماعيّ، في حين أنّ البعد البيئيّ هو العمل على الحدّ من الآثار الضــارة للأنشــطة الإنتاجيّة

على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعيّ إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات، إضافةً إلى البعد الثقافيّ الضمنيّ(٦).

باختصار لا يقتصر مفهوم التّنمية المستدامة على إحداث تغييرات في الجانب الاقتصاديّة، بل تتعداه لتشمل جميع المجالات الاجتماعيّة والتّعليميّة والثّقافيّة للمجتمع، لأنّها مرتبطة بمفهوميّ النمو والتّنمية، إذ تُركز التّنمية على رفاهية الأفراد على المدى الطويل بينما يهدف النمو إلى تحقيق الرفاه على المدى القصير، في حين تعني الاستدامة دعمّ عمليّة النمو طويلة الأمد، أمّا التّنمية فتعتمد على حلول قصيرة المدى دون الأخذ بالحسبان السلامة البيئيّة والمخاوف المستقبليّة. لذا فإن التّنمية المستدامة جاءت لتضمن النمو والتّنمية بمفهومها التّقليديّ والحديث، أي تضمن التّنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة وحماية البيئة.

خامساً: أهمّ معوقات التّنمية المستدامة في سوريّة:

بعد هذا الاستعراض السريع لمفهوم التّنمية المستدامة وتطوره، لا بدّ من التّحدث عن واقعها في سوريّة مع استعراض بعض التحدّيات التي تعترض وصول سوريّة إلى تحقيق مبادئها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الأسباب الرئيسة لمعوقات التّنمية المستدامة تعود إلى نوعين أساسين الأوّل معوقات قديمة، والثانيّ معوقات حديثة، وفيما يأتي أهمّ هذه المعوقات:

أ: المعوقات القديمة: وتتمثل بمجموعة من النقاط أهمّها:

– التّوزع غير المتوازن جغرافيّاً للمشاريع التّنمويّة ما أدى إلى هجرة أهل الريف إلى مدينتي دمشق وحلب، التي تركزت فيها المؤسّسات الإنتاجيّة والخدميّة والتّعليميّة وغيرها، لذا كانت المدينة الملجأ الدائمّ للجميع لما يتوافر فيها من فرص جيدة للعمل والتّعليم، في الوقت الذي اقتصر واقع الحال الاقتصاديّ لمعظم الأرياف على الأنشطة الزراعيّة الفرديّة مع عدم العمل على توطين الصناعات الزراعيّة فيها الأمر الذي أدّى إلى تراجع التّنمية بها بسبب الإهمال.

– غض النظر الحكومات المتعاقبة عن: العشوائيات وقانون الاستملاك وتأثيره السلبيّ على حقوق الملكيّة الخاصة الأمر الذي تسبب في اتساع فجوة الثقة بين المواطن والدّولة، وجيوش الفاسدين ممن ساهموا بفقدان أُسس الحفاظ على البيئة وأبسط معايير السلامة والخدمات.

– فسح المجال للقطاع غير المنظم لاقتصاد الظل وهو مجموعة المؤسّسات الإنتاجيّة والخدميّة وغيرها ممن يعمل بعيداً عن القانون ونظام الضرائب، ويُشكّل هذا المجال ٤٠٪ من الاقتصاد الوطنيّ بحسب تقديرات المنظمات الدّوليّة، ولعل المساهمة في غياب معايير الجودة والسلامة المطلوبة للمنتجات والتّجاوز عن حقوق العامل والمستهلك تعتبر من أهمّ مساوئه(٧).

– عدم التّركيز على نقاط القوة التي تتمتع بها سوريّة، ولعلّ أهمّها: أ–الموقع الجغرافيّ الاستراتيجيّ الذي لم يُستثمر اقتصاديّاً عِبرَ الترانزيت واستخدام الموانئ والطرق البريّة التي لم ترق إلى المعايير الدّوليّة، مما دفع الكثير من التّجار للجوء إلى مرافئ أخرى، وأيضاً ب–السّياحة

(الأثريّة والطبيعيّة والدينيّة) إذ كان بالإمكان تحقيق تنمية للمواد البشـريّة والاقتصـاديّة، وتعظيم مردود البلد على المستوى الفرديّ والوطنيّ، لو استُغلت بالشكّل الأمثل.

إن الإشـكاليات المذكورة أعلاه ليسـت كلّ شـيء بل هناك عثرات أخرى والقائمة تطول، لكن هل اقتصـرت الأخطاء والعوائق الاسـتراتيجيّة على الحكومات المتعاقبة فحسـب، بل إنّ للقطاع الخاص نصـيبه أيضـاً، لأنّه بقي في إطار الشـركات العائليّة الصـغيرة ولم يتطور إلى مستوى الشركات المتوسطة العالميّة.

ب: المعوقات الحديثة: مع بداية العقد الثالث من الألفيّة الثالثة التي نعيشـها واجهت سوريّة تحدّيات جديدة:

تداعيات الأزمة التي لا تزال مسـتمرّة إلى اليوم الحاليّ، وتأثيراتها في البيئة والموارد الطبيعيّة والبشريّة، والتّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. إذ كانت البيئة هي الضحيّة الأساسيّة في البلاد وذلك بسـبب تدمير المدن ووسـائل الحياة، وخسـائر بالأرواح البشـريّة أو هجرتهم. أثرت الأزمة سلباً على البيئة الطبيعيّة والحضاريّة، وأحدثت خللاً في جميع الظروف المحيطة بالأنواع الحيّة التي لم تسلم من أعمال العنف المسلح، وانعكس ذلك التأثير بشكّلٍ كبير على الوسط البيئيّ الحيويّ وتهديد الحياة البحريّة كما البريّة بسـبب حرق وقطع الغابات، ونهب المحميات الطبيعيّة إلى خارج البلاد. ولا بدّ من الإشـارة هنا إلى أنّ الكمية الهائلة من النفايات كان لها دور مهمّ في تدمير الوسـط البيئيّ سـواء النفايات الصـلبة من بقايا القذائف والصـواريخ والمدافع أو ملايين الأطنان من الحديد والنحاس والألمنيوم، أو النفايات السـائلة والغازية الناتجة عن تفجير وحرق محطات الوقود ومعامل الغاز السائل ومعامل الأدوية التي أدت تأكل التربة وتلوث المياه والهواء.

لم تقتصر الأضرار على ذلك بل تعرض الإنتاج الزراعيّ لضرر بالغ أيضاً لأسباب عدة، منها انتشار الألغام في الأراضيّ الزراعيّة، ونزوح المزارعين عن أراضيهم، وسرقة وحرق صوامع الغلال ومخازن المحاصـيل، وندرة الأسـمدة والبذور منها بسـبب الحصـار الجائر، وغياب الدّعم الحكوميّ، ومحدودية مصـادر الطاقة والمياه، كما عانى الإنتاج الحيوانيّ من ظروف قاسـية مشابهة كان من نتائجها خسارة ثلاثة أرباع قطعان المواشيّ (أبقار وخراف وماعز وجواميس)[٨].

وكذلك التّغيرات التي فرضـتها المتغيرات والمسـتجدات على السـاحة الدّوليّة، التي يمكن اختزالها في العولمة والتّقانة المتقدمة والانفتاح الإعلاميّ، والانفجار المعرفيّ في مجال تكنولوجيا المعلومات والثورة الصـناعيّة الرابعة، وعدم وجود قدرة تنافسـية للمخرجات السّـوريّة على صـعيد التّجارة الخارجيّة والسّياحة، بسبب عدم القدرة على مواكبة هذه التطورات بسبب الحصار.

إضافةً لكلّ ذلك ما أفرزته جائحة كورونا من تأثيرات سلبية على اقتصاد سوريّة وخططها التّنموية حيث توقف الإنتاج الصناعيّ والزراعيّ وغيرها في البلاد تقريباً بسبب ذلك.

شـكلت هذه المسـتجدات وغيرها تحديات ثقيلة كان ينبغي على البلاد التعامل معها وفق آليات واسـتراتيجيات تنطلق من رؤية واقعيّة وعمليّة، مع التّركيز على الميادين التي يمكن أنّ تلعب دوراً مهمّاً في مواجهتها، وبالنظر للمكانة الأساسيّة لمؤسّسات التّربويّة والتّعليميّة في عالمنا المعاصـر بوصـفها مصـنعاً للثّقافة والمعرفة والبيئة العلميّة المؤهلة لإمداد مؤسّسـات الدّولة والمجتمع بالموارد البشريّة الكفؤة، والقادرة تحقيق التّقدم بكافة ميادين الحياة، فأصـبحت أهدافها لا تُعد ترفاً مجتمعيّاً لإعداد موارد بشـريّة لشـغل الوظائف مختلفة بل أصـبحت خياراً اسـتراتيجيّاً في إطار منظومة اسـتثمار الموارد البشـريّة لمواجهة تحديات الألفيّة الثالثة، ولتؤدي دوراً رياديّاً في إحداث تحولاتٍ جذريّة هادفة في بنية المجتمع وتطوره اقتصاديّاً واجتماعيّاً وحضاريّاً.

-المبحث الثالث التّعليم التّقانيّ:

أوّلاً تعريف التّعليم التّقانيّ:

تُؤكد جميع التّجارب الدّوليّة في مجال التّنمية أنّ الثروة الحقيقيّة لأي مجتمع تتمثل في موارده البشـريّة (رأس المال البشـريّ)، وأنّ جوهر التّنمية هو الاسـتثمار في قدرات الأفراد الذين يقومون بدورهم بتطوير مجتمعهم وتقدمه، فالاستثمار في الثروة البشريّة عن طريق الارتقاء بنوعيّة التّعليم التّقانيّ، والبحث العلميّ والعمليّ والتّطوير في العلوم والثّقافة والتّقانة، وفي الإدارة ومقومات القدرة التنافسيّة هو شرط أَساسٌ للتّنمية المستدامة[٩] لذلك لا بدّ من تعريف التّعليم التّقانيّ.

يُعد مصـطلح التّعليم التّقانيّ مصـطلح مزدوج يتكون من التّعليم المهنيّ والتّقانيّ، ويُعبر عن النظام التّعليميّ الذي يوفر مجالات للتّدريب العمليّ المختص، واكتسـاب المهارات والكفاءة العلميّة التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات التّقنيّة النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد فتحدّ من التّلوث وتحقق اسـتقرار المناخ، وتسـاهم في اختصـار الوقت والجهد، لذلك فإن هذا النوع من التّعليم متطور ومتجدد تبعاً لتطلعات الإنسـان وقدراته وظروفه ومحيطه، وله أهدافه عديدة قريبة وبعيدة وهما على صلة فتحقيق البعيد يمرّ عبر مراحل تحقيق القريب منها.[١٠]

يمكن تعريف التّعليم التّقانيّ والمُسـمى أيضـاً التّعليم الفنيّ المتغير بأنّه "تعليم جامعيّ متوسـط يلتحق به الحاصـلون على شـهادة الثانويّة العامة، ومدة الدرّاسـة فيه سـنتان، يهدف إلى أوّلاً: إعداد الخريج في مسـتوى العامل الفنيّ الماهر بحسـب التّصـنيف العربيّ المعياريّ لفئات مستوى المهارة للمهن، وإكسابها المعرفة النظريّة والمهنيّة والتّقنيّة اللازمة لإتقان مهنة محددة (في الصناعة أو التّكنولوجيا وغير ذلك)، عِبرَ التّدريب على الأدوات والمعدات المستخدمة في المهنة، وهذا ما يُحسن فرص العمل للطلاب ويساعدهم في الاندماج في سوق العمل، وإلى ثانياً: تمكيّن الملتحقين فيه من مواصلة التّعليم الجامعيّ في مجال التّخصص المهنيّ، ومن ثمّ توفير الفرصة

لهم لاكتشاف مجالات اهتماماتهم وتطوير مهاراتهم الشخصية، لذلك هو مصمم ضمن إطار الهياكل المفتوحة والمرنة في سياق التّعليم مدى الحياة، وموجهاً نحو سوق العمل(١١).

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ منظمة الأمم المتحدة للتّربيّة والعلم والثّقافة (اليونسكو UNESCO) اتخذت في مؤتمرها العام الدورة ٣١ المنعقدة في باريس من ١٥ تشرين الأوّل إلى ٣ تشرين الثانيّ عام ٢٠٠١م، توصية مهمّة تتعلق بتطوير وتحسين التّعليم التّقانيّ، وكان أهمّها وضع تعريفاً وأهدافاً له، نص التّعريف بأنّ "التّعليم التّقانيّ يمثل جوانب العمليّة التّعليميّة التي تضمن بالإضافة للتّعليم العام درّاسة التّكنولوجيات والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات والمعارف التي تتسم بالطابع العمليّ فيما يتعلق بالمهن والأعمال في شتى قطاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فضلاً عن ذلك ينبغي أنّ يكون التّعليم التّقانيّ جزءاً من التّعليم العام وسبيلاً للالتحاق بعد التّخرج إلى قطاع المهن والإنتاج، واعتباره نمطاً من أنماط التّعليم مدى الحياة، وأداة لتعزيز التّنمية المستدامة والتّخفيف من وطأة الفقر والبطالة(١٠).

وهكذا يمكن القول إن التّعليم التّقانيّ نوع من أنواع التّعليم النظاميّ، وأحدّ المستويات التّعليميّة المهمّة، يهدف بالمقام الأوّل إلى إعداد أجيال من الفنييّن والحرفيين المهرة في وقت محدد وقصير. في شتى التّخصصات الإنتاجيّة والخدميّة، عبر اكتسابهم المهارات والمعرفة النظريّة والمهنيّة والعمليّة، ليصبحوا قادرين على تنفيذ المشاريع الإنتاجيّة المتعددة. ويُعتبر هذا النوع من التّعليم الخيار المستقبليّ لمن يبحث عن تأهيل أعلى من الثانويّة، ومصدراً مهمّاً من مصادر تدريب الموارد البشريّة المؤهلة مهنيّاً، لذلك فهذا أصبح اليوم لا يرتبط بالتّعليم النظاميّ والحكوميّ فحسب بل أصبحت المعاهد الخاصة تدعم فكرة التّدريب المهنيّ–التّقنيّ.

ثانيّاً: مراحل تطور التّعليم التّقانيّ:

أدّركت الشعوب القديمة التي سكنت منطقة المشرق العربيّ منذ قيام الحضارات الأوّلى أنّ الاهتمام بالتّعليم والتّدريب التّعليميّ والمهنيّ أساس ازدهار وانتعاش الدّول، وتشهد المكتشفات الأثريّة العائدة إلى نحو ٣٥٠٠ق.م في بلاد الرافدين وبلاد الشام ومن ثمّ في مصر على إنشاء المدراس التّعليميّة العلميّة والمهنيّة التي كانت مختلفة كثيراً عن تلك المعروفة في يومنا الحاليّ. وفيما يأتي مراحل تطور هذا النوع من التّعليم:

أ–مرحلة عصور الشرق القديم:

لا بدّ قبل الحديث عن نشأت المؤسّسات التّعليميّة الأوّلى من الإشارة إلى أنّ إنسان عصور ما قبل التاريخ بدأ حياته بالتّعلم الغريزيّ عن طريق اللعب والأنشطة والاستكشاف الذاتيّ والمحاكمة المتمثل في الملاحظة والتّقليد ومشاركة الجماعة في نشاطها وأعمالها المرتبطة بالصيد والالتقاط والصناعات اليدويّة، أي إن العمليّة التّعليميّة كانت من مسؤوليات الأسرة التي أدّركت أنّ تلك الألعاب والأنشطة هي الطرائق الطبيعيّة لتّعليم المهنة، لذا فإن المجتمعات البدائيّة الأوّلى

لم تعرف المدرســـة والكتب الدرّاســـيّة أو المعلمين بل كان التّعلم هنا بالفطرة(١٢)، لكن مع تطور مراكز الحضـارات القديمة أصـبحت حقيقة أنّه من الصـعب نقل المعرفة من جيل إلى أخر بشكّلٍ شـــفهيّ–فطريّ، ظهرت الحاجة إلى ضـــرورة ابتكار وســـائل جديدة لحفظ تُراث الناس وحماية معارفهم؛ مما أدّى إلى اختراع الكتابة وما تلاها من محاولات تطوير أساليبها المختلفة. ترافق ذلك في النصف الثانيّ من الألف الرابع قبل الميلاد (نحو ٣٥٠٠ ق.م في العصر الحجريّ النحاسيّ المتـأخر) مع ظهور واتبـاع نوعين من التّعليم المهنيّ: الأوّل نظريّ وعلميّ منظم وخـاص في مدارس (أو ما يُطلق عليه المؤسّـســات الأوّلى لتّعليم الكتابة)، وكانت في البداية ملحقة بالمعابد لذلك انحصـرت مهمتها الأسـاسـيّة في تخريج عدد من الكتّاب، سـواءً كانوا من الكهنة أمّ غيرهم؛ بغية القيام بـالأعمـال الكتـابيـة المطلوبـة لخدمـة المعابـد، وكـان الكهنـة فيهـا هم المعلمين الأوائل والمؤسّسين الفعليين، ثمّ مع بداية الألف الثالث قبل الميلاد (نحو ٣٠٠٠ ق.م في عصر البرونز المبكر) أصـبحت تُلحق بالقصـور تحت إشـراف الملك لتخريج الكوادر المهنيّة المطلوبة لتسـيير شـــؤون الدّولة الإداريّة والاقتصـــاديّة، والدينيّة والأدبيّة والتّرجمة وغيرها، وفي كلتا الحالتين كانت مخصص للنخبة الغنية، ويبدو أنّ التّعليم فيها كان لقاء أجرّ لذا فإنه لم يكن عاماً أو إلزامياً(١٣).

من الأمثلة عن المدارس، التي ورد ذكرُها في النصوص المسمارية في السومرية بـــاسم "أي.دب.با "(É.DUB.BA)، وفي الأكدية باســـم "بيت طبات" (bit ṭuppäte) بمعنى: بيت الألواح الطينيّة، ويمكن ترجمة معناها الوظيفيّ العام إلى مؤسّسـة المدرسـة(14)، تلك التي كشفت عنها البعثة الفرنســـيّة بين عاميّ ١٩٣٤–١٩٣٥م، ضـــمن قصـــر الملك زمري ليم في مدينة ماري/تل الحريري في محافظة دير الزور (**الشـــكل ١**) والمشـــابهة لتلك المكتشـــفة مدينة أوغاريت/رأس شمرا في محافظة اللاذقية في سوريّة، والمؤلفة من ثلاث قاعان هي: قاعة انتظار تضـم درجاً يؤدي إلى طابق علويّ مصـنوع من الخشـب تعرض للحريق، وقاعتين درّاسـيتين فيها مصـاطب من الآجر صـغيرة مرتبة مثل ترتيب المقاعد المدرسـة الحاليّ، يتسـع الواحد منها لأكثر من طالب، وعُثر بين المقاعد على عدد من الألواح والمعدات المدرســيّة وعلب تُشـــبه الزوارق، تحوي أصدافاً صغيرة بيضاء، كانت الغاية منها تعليم العمليات الحسابيّة(15).

الشكل ١: المدرسة في مدينة ماري. (Parot, Andre,1958, Ph.41–42)

أمّا النوع الثانيّ من المدارس فكان ذا مستوى متقدم مختص بالعلوم المختلفة كالرياضيات أو الفلك والطب وكانت المدرســة هنا تُســمى: "بيت الحكمة" باللغة الأكدية أو (bit mumme) وكان الدخول إليها مقتصر على التلاميذ المتخرجين من مدارس "بيت طباتي"(١٦).

من الجدير ذكره أنّه ظهر نوع من المدارس الخاصـــة نتيجة انتشـــار الكتابة وتزايد عدد الكُتّاب، واتخذت هذه المدارس من ســـاحات البيوت مركزاً لنشـــاطاتها التّعليميّة، وكانت جميع

المدارس التي كُشف عنها في المشرق العربيّ ذات صلات وثيقة مع بعضها، حتّى إنها كانت تستقبل الطلبة والباحثين لعقد مؤتمرات علميّة أو زيارة مدارسها للتّعلم، إذ تذكر نصوص مدينة إبلا/تل مرديخ في محافظة إدلب عن أستاذ اسمه (أشما–يا) من مدينة كيش/تل الأحيمر في العراق وضع كُتيباً في مادة الرياضيات فيها، وأنّ مدارسها كانت تستقبل بعض الطلاب من مدن أخرى كانوا يرغبون في إكمال علومهم العليا؛ وأنّها كانت ترسل متدربين منها إلى المدن الأخرى، من هذه النصوص أيضاً النص الذي يتحدث عن إعادة الكاتب الخبير تيرا–إيل بعد الانتهاء من درّاسته النصوص إلى مدينة إبلا كدليل على اتمامه للتّعليم في مدارس مدينة ماري:

Ti-ra-il dub-mu-sar Ibdur- i-šar dub-su-su in ud dumu-nita-dumu-nita dub-sar e11 áš-du Ma-ríki

شرح النص: كتب تيرا–إيل الكاتب، كون إبدور–إيشار (كان) خبير الألواح، عندما عاد الكتبة الصغار من مدينة ماري[١٧]

أمّا النوع الثانيّ من التّعليم فكان فنيّ ومهنيّ وعمليّ كُرِّس لنشر تعلم الحرف المختلفة بهدف إعداد أصحاب المهن الممارسة في كلّ بلد بالدّرجة الأوّلى، وكان التّعليم هنا على الأغلب في الورشات المتواجدة داخل الطابق الأرضيّ لمنزل صاحب الحرفة وبإشراف القصر، إذ تذكر النصوص المسمارية معلمي حرفة الكتابة بأنواعها أو الحرف الأخرى (كصناعة الفخار وغيرها)، وترد أهمية هذا النوع من التّعليم في قوانين شريعة الملك حمورابي بشكّل خاص في المادة رقم ١٨٨ التي ورد فيها أنّ الحرفيّ إذا اختار طالب ليعلمه الحرفة يكون له ابناً ولا يتركه.

المادة: ١٨٨	العمود: التاسع والثلاثون	الأسطر: ٥٤ – ٥٩

النص بالخط القياسي المتأخر	النص بالخط البابلي القديم
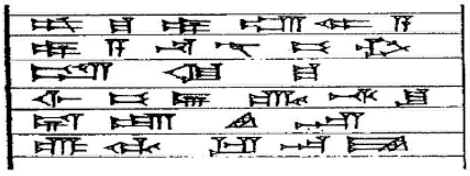	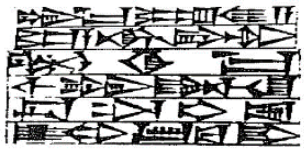

القراءة اللفظية بالحروف اللاتينية	القراءة المقطعية بالحروف اللاتينية
54: šumma mār ummiānim	54: šum – ma DUMU UM. MI. A
55: māram ana tarbītim	55: DUMU a – na tar – bi – tim
56: ilqēma	56: il – qé – ma
57: šipir qātišu	57: ši – pí – ir qá – ti – šu
58: uštāḫissu	58: uš – ta – ḫi – sú
59: ul ibbaqqar	59: ú – ul ib – ba – qar

شرح النص: ٥٤: إذا حرفيّ، ٥٦: تلقى–، ٥٥: ابناً للتربية، ٥٦: –و، ٥٨: علمه، ٥٧: صنعة يده، ٥٩: لن يداعى به.

والمادة رقم ١٨٩: التي تتحدث أنّ الحرفيّ الذي لا يُعلم الطالب المهنة فإنه يعود إلى منزل والده

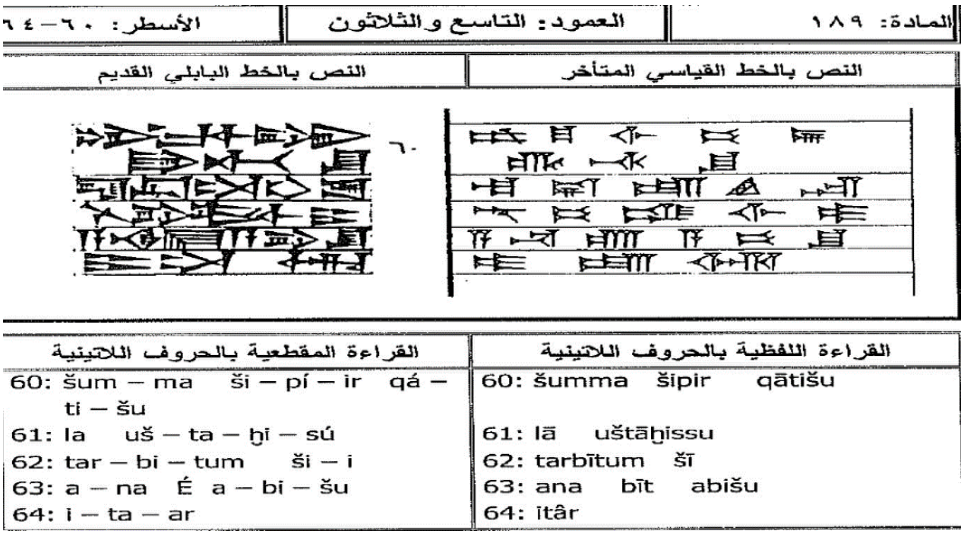

القراءة اللفظية بالحروف اللاتينية	القراءة المقطعية بالحروف اللاتينية
60: šumma šipir qātišu	60: šum – ma ši – pí – ir qá – ti – šu
61: lā uštāḫissu	61: la uš – ta – ḫi – sú
62: tarbītum šī	62: tar – bi – tum ši – i
63: ana bīt abišu	63: a – na É a – bi – šu
64: itâr	64: i – ta – ar

شـرح النص: ٦٠: إذا صـنعة يده، ٦١: لم يعلمه، ٦٢: ذلك المتربى، ٦٤: يعود، ٦٣: إلى بت أبيه[١٨]

اهتمت دوّل الممالك القديمة بالعمل المهنيّ والتّقانيّ حتّى نهاية الألف الأوّل قبل الميلاد (نحو ٣٣٣ ق.م عصر الحديد)، وعلى تبادل الحرفيين بين المدن القديمة ليس في سوريّة فحسب بل أيضـــاً في بلاد الرافدين بهدف تطوير الحرفة وتعلم التّقنيّات وتبادل الخبرات، وهذا ما أكدته نصـوص مدينة إبلا في قوائمها الخاصـة بأسـماء الحرفيين الذين أرسـلتهم إلى المدن الأخرى، وأسماء الحرفيين الذين قدموا إليها: وفيما يأتي جزء من القائمة التي تضم:

١–معلم حرفة قاطع الحجر، وتلامذته المتدربين معه في قطع الحجر من مدينة ماري ينشطون في مدينة إبلا. TM.75.G.2249 obv. IV 12–24: 9 guruš bur-gul *Ma-rí*^{ki}

٢–نجارين من جوزان (تل حلف في الشمال السّويّ) وماري وناغار (تل براك في الشمال السّويّ) يعملون في إبلا.

٣–الحدادين الذين أُرسلوا من إبلا إلى كيش (تل الأحيمر في العراق) وناغار، والحدادين من ماري الذين يعملون في إبلا[١٧]

لم تقتصـر القائمة على هذه الأنواع من الحرف إنمّا ضـمت أيضـاً تبادل الطهاة والأطباء ومُغَني الرثاء والموسيقيين وغيرهم.

ب–مرحلة العصور الكلاسيكيّة:

اسـتمرت عمليّة التّعليم المهنيّ في سـوريّة والمشـرق القديم إبَّان العصـور الكلاسـيكيّة، (الهلنسـتية والرومانية والبيزنطية) الممتد من نهاية الألف الأول قبل الميلاد حتّى النصـف الأول من القرن السـادس الميلاديّ (نحو ٣٣٣ ق.م–٦٦٠م)، واحتل أهميةً كبيرةً أيضـــاً لارتباطه

باقتصاد المدن، وكان رديفاً وموازياً للتعّليم العام المتاح للجميع لكن برسوم مرتفعة نوعاً ما، لذا لم يكن متاحةً للجميع بخلاف التعّليم التّقانيّ الذي كان يبدأ من عمر ١٢، ويستمرّ أربعة سنوات، وكان متاحاً للجميع لكنه لم يكن إلزاميّاً، بل اختياريّاً فرديّاً وللرجال والنساء على حدٍّ سواء، لذلك كانت ورشات الصناع خاصة ويُدفع فيها رسوم مقبولة نوعاً ما[١٩]، ويمكن، بعد الانتهاء من سنوات التّدريب فيها ومزاولتها مع الحرفيّ المدرب الماهر، الحصول على التّصريح بالعمل بشكّلٍ فرديّ أو مع معلمه، لكن على الرغم من ذلك كان أغلب هذا النوع من التّعليم متوارثاً من الآباء إلى الأبناء لذلك كان هناك عائلات اشتهرت في هذه الحرف. لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التّعليم المهنيّ لم يقتصر على ورشات العمل بل ظهرت مدارس فنيّة مختصة كمدارس حرف صك النقود، أو الفسيفساء التي اشتهرت فيها منطقة الشمال السّوريّ بشكّلٍ خاص أنطاكيا وحلب وأفاميا. وبسبب التّطور الهائل الذي شهدته سوريّة في تلك الحقبة كان لحرفيها سمعة كبيرة الأمر الذي دفع قادة روما لأخذ أمهر الحرفيين منها إلى عاصمتهم منهم المعماريّ الشهير أبولودوروس الدمشقيّ الذي ترك أهمّ المنجزات في روما كعامود تراجان والكثير من المكتبات وغيره.[٢٠]

ج-مرحلة العصور الإسلاميّة:

بات الاهتمام بالتّعليم المهنيّ في العصور الإسلاميّة (العصر الأموي حتّى نهاية العصر العثمانيّ نحو ٦٦١م-١٠١٨م)، السمة السائدة في المدن العربيّة، وذلك بسبب إقرار التّعاليم الإسلاميّة لأهمية المهن وضرورة تعلمها لذا مُجدّ العمل والعامل، وعُدَّ العمل ضرورة أساسيّة للكسب الشريف، بل وضع في منازل العبادات (العمل عبادة)، لذا لم يقتصر التّعليم على النخب فحسب، بلّ شمل أيضاً عامة السكان، وهذا بحدّ ذاته يمثل توجيهاً تربويّاً للأمة بأنّ تنظر نظرة إيجابية للمهن، وأنّ تعتني بتّعليم أبنائها المهن التي تتطلبها مجتمعاتهم[٢١].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه ظهر في هذه الحقبة ثلاثة أنواع من التّعليم الأوّل كان مرتبط بالجوامع في البداية بوصفها أماكن ومراكز رسمية لتلقين المعرفة العلميّة والعمليّة (الدينيّة والثّقافيّة)؛ في حين ارتبط النوع الثانيّ من التّعليم بمنازل العلماء كمراكز غير رسمية، لكن في كلتا الحالتين كانت عن طريق الحلقات تعليميّة أو درّاسيّة تطورت لاحقاً بشكّل خاص في القرنين الثامن والتاسع الميلاديّ إلى مدارس بمعنى المؤسّسات التّعليميّة[٢٢]. ومن الجدير ذكره أنّ أوّل مدرسة في مدينة دمشق كانت في عام ١٠٩٨م بناها صادر بن عبد الله وسميت بالمدرسة الصادرية، لكن يعود الفضل للسلطان نور الدين الزنكي عام ١١٧٢م في بناء المدارس بشكّلٍ كبير في دمشق بسبب تعدد فروع المعرفة، وظهور التّخصّصات في الدرّاسة فظهرت المدرسة الظاهرية، والعادلية وغيرها. أمّا النوع الثالث من التّعليم فهو الذي حظيّ بالاهتمام الأكبر، لأنّه اعتمد على تدريب الأفراد من سن مبكر في العمر عن طريق التلمذة التّقليديّة، ليتعلم نقلاً عن معلم الحرفة (شيخ الصنعة) داخل ورشته ويستمر بذلك حتّى يُتقنها كاملة[١١]

ثالثاً: التّعليم التّقانيّ في سوريّة في الوقت الراهن:

نال التّعليم التّقانيّ في العصـــور المعاصـــرة اهتماماً كبيراً في العالم لإدراكهم أهميته في تأمين القدرات والكفاءات البشريّة المدخل الرئيس لتحقيق التّنمية المستدامة في ظل بيئة اقتصاديّة دوليّة متغيرة تتسـم بالتّنافسـيّة والانفتاح، وركزت على زيادة الاسـتثمار في مجال التّعليم والبحث وتطوير التّقنيّة وتوطينها في ظل مناخ ملائم لتعزيز الطاقة البشريّة وقدراتها الإنتاجية. ولا بدّ من الإشـــارة هنا إلى أنّ ألمانيا كانت من أوائل المدن التي اهتمت بهذا النوع من التّعليم بعد الحرب العالميّة الثانيّة، ثمّ الصين والهند وروسيا والبرازيل إدراكاً منهم أنّ الاقتصاد الحقيقيّ القويّ لا يقوم بمعزل عن الكفاءات المهنيّة وبذلك تمكنوا من معالجة مشـــكلة نقص المواهب. في حين تأخر الاهتمام بالتّعليم التّقانيّ في البلدان العربيّة لأسـباب ثقافيّة وتنمويّة، إذ كان التّعليم الأكاديميّ هو المفضـــل للطالب والأهل، لكن بعد تفاقم ظاهرة الخريجين الأكاديميين العاطلين عن العمل، وضـعت بعض الدّول خططاً قريبة وبعيدة المدى للنهوض بالتّعليم التّقانيّ كما هو حاصـل الآن في الأردن والمغرب والجزائر والعراق وغيرها من الدّول العربيّة[٢٣].

حظيّ التّعليم التّقانيّ في الجمهوريّة العربيّة السّـــوريّة بالاهتمام والرعاية اللازمة، كونه أحدّ الركائز الأساسيّة في البناء الاقتصاديّ، ونظراً للدور المهمّ الذي يلعبه خريجو تلك المعاهد بمختلف اختصـاصـاتهم في أغلب القطاعات المرتبطة بشكّلٍ مباشـر بسـوق العمل إلى جانب خريجيّ التّعليم العاليّ، فهم الكوادر الفنية والمنفذون لجميع الأعمال الإنتاجيّة والخدميّة في المجتمع بالتّعاون مع خريجيّ الجامعات المؤهلين تأهيلاً علمياً دقيقاً. لذا كفل الدسـتور السّـوريّ بشكّلٍ عام حق التّعلم لكلّ مواطن، وهو إلزاميّ ومجانيّ في مرحلة التّعليم الأساس، ومجانيّ لكن غير إلزاميّ في المرحلة الثانويّة وبرسـوم رمزية للتّعليم المتوسـط والجامعيّ، وبدأت عمليّة تأسـيس المدارس والمعاهد التّقانيّة عام ١٩٨٤م، ومنذ قرار تأسـيسـها كانت تتبع إلى وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ أو من حيث التّعليم والطلاب إلى وزارة التّعليم العاليّ والبحث العلميّ–المجلس الأعلى للتّعليم التّقانيّ ومن الناحية الإداريّة فتتبع لوزارات الدّولة الأخرى فمثلاً المعهد التّقانيّ للآثار والمتاحف الذي تأسـيس بناءً على قرار وزارة التّعليم العاليّ رقم /١٥٢٦/ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٣م يتبع إدارياً لوزارة الثّقافة–المديرية العامة للآثار والمتاحف–ويقع ضـــمن قلعة دمشـق. ومن الجدير ذكره أنّ سـوريّة انضـمت إلى مركز الأممّ المتحدة الدّوليّ للتّعليم والتّدريب المهنيّ والتّقانيّ عام ١٩٩٥م[٢٤].

شـــهد التّعليم التّقانيّ في ســـوريّة مراحل تطور يســـيرة عِبرَ ازدياد عدد الطلاب في المحافظات كافة، ووضـعت خطط عديدة له تُساهم في تحقيق التّنمية المستدامة، ومنذ تلك الفترة إلى وقتنا الحاضـــر تزايد أعداد الطلبة المتقدمين إليها (الجدول ١)، فخُرجت دفعات كثيرة من الطلاب المهنيّين، وكان لهم دور مميز في القطاع الحكوميّ والخاص.

السنة	دمشق وريفها	حلب	اللاذقية	الحسكة	دير الزور	حمص	إدلب	حماه	نسبة عامة
١٩٩٤	١.٦+٣.٢	١.٣	٣.٣	١.٦	٢.١	٢.٩	١.٧	٢.٧	٢.٢
٢٠٠٠	٤.٩+٣.٨	٢.٦	٦.٣	٣.١	٤.٧	٥.٣	٣.٤	٤.٢	٤.٢
٢٠٠١	٤.٨+٣.٠	٣.٠	٦.٥	٢.٨	٤.٧	٥.٢	٣.٤	٤.١	٤.٠
٢٠٠٣	٤.٨+٣.٩	٢.٧	٧.٤	٣.٤	٦.٩	٥.٤	٤.٨	٥.٦	٤.٦
٢٠٠٥	٥.٣+٣.٦	٤.٢	٦.٣	٤.٢	٤.٠	٥.٧	٤.٠	٥.٥	٥.٠
٢٠٠٦	٥.٣+٣.٤	٣.٠	٧.٤	٤.٥	٤.٠	٥.٩	٤.٥	٤.٨	٤.٧

الجدول ١: نسبة ومؤشر التّعليم التّقانيّ **(إحصائيات المكتب المركزيّ للإحصاء، ٢٠١٠م)**.

رابعاً معهد الآثار والمتاحف أُنموذجاً للتّعليم التّقانيّ:

منذ تأسيس المعهد التّقانيّ للآثار والمتاحف، الذي سبق قسم الآثار في كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة دمشق ثمّ لاحقاً في جامعة حلب ثمّ في السويداء، كان المعهد الوحيد الذي يستقبل الطلاب من المحافظات كافةً، والهدف من ذلك تخريج كادر تقانيّ مؤهل في مجال التّراث الثّقافيّ الإنسانيّ، للعمل ضمن فرق في عدة مجالات: إمّا التّنقيب ضمن المواقع الأثريّة وتوثيق المبانيّ التّاريخيّة، وبذلك يكون قادراً على تمثيل المديرية العامة للآثار والمتاحف في بعثات التّنقيب المختلفة، أو في التّرميم والصيانة الخاصة بالمبانيّ والقطع الأثريّة، أو في المتاحف عن طريق التّعامل مع القطع المتحفيّة وتنظيمها وحمايتها وتوثيقها وعرضها سواءً ضمن خزائن العرض أو في المستودعات، مزوداً بثقافة معلوماتيّة تساعده في كتابة تقاريره العلميّة ورسم مخططاته الهندسيّة والفنيّة.

يُقبل الطالب بالمفاضلة العامة الحاصل على شهادة الثانويّة بفرعيها (الأدبيّ والعلميّ) إذا كان محققاً للشروط المطلوبة من حيث تحقيق معدل ٥٠٪ من فحص اللغة الإنكليزية، فضلاً عن نجاح الطالب في فحص المقابلة بعد خضوعه لها من قبل لجنة مختصة، إذ تتمحور المقابلة حول سبر في المعلومات والثّقافة العامة وسلامة الحواس والجسد. وتكون الدرّاسة فيه مدة سنتين بأربعة فصول درّاسيّة تضم ٤٠٪ للجانب النظريّ، و٦٠٪ للجانب العمليّ التّنفيذيّ والتّدريبيّ وهو الجانب الأكبر والأهمّ، ويجب على الطالب تحقيق نسبة ٩٠٪ من الدوام حتّى يدخل الامتحان، لذلك فهو يختلف عن الجامعات التي يكون فيها الجانب النظريّ يُشكل نحو ٩٠٪ من الخطة الدرّاسيّة مقابل ١٠٪ من الجانب العمليّ.

يحصل المتخرج من المعهد على شهادة دبلوم بالآثار والمتاحف تخوله العمل في الوظائف الحكوميّة أو الخاصة كمرمم أو منقب أو مختص في المتاحف، أو تأسيس عمله

الخاص به كدليل سياحيّ أو فتح ورشات عمل في الصناعة اليدويّة التّقليديّة، كما يمكن للخريج الأوّل الالتحاق بكلية الآثار ليتابع تحصيله العلميّ الأكاديميّ أو الالتحاق بالدبلوم التّخصصيّ العاليّ في المجال نفسه(٢٤).

يتمتع المعهد بالمرونة أكثر من الجامعات في تطوير مناهج ومفردات التّعليم الخاصة بالخطة الدرّاسيّة، إذ يحق للكادر الإداريّ العامل فيه تعديل المنهاج كلّ أربع سنوات عِبرَ رفع المقترحات التي تواكب سوق العمل والتّطورات الحديثة إلى المجلس الأعلى للتّعليم التّقانيّ الذي يقوم بدرّاسة المقترحات من قبل لجنة مختصة في الآثار والسّياحة.

بشكّل عام تكون السنة الأوّلى على مدار الفصلين مؤلفة من ١٥ مادة بينما السنة الثانية مؤلفة من ١٣ مادة، يخضع الطلاب في كلتا السنتين لمعسكرات انتاجيّة تدريبيّة مشتركة لمدة شهر كامل بين إمّا المعهد والمديرية العامة للآثار والمتاحف–المُتحف الوطنيّ، إذ تقتصر معسكرات السنة الأولى على أعمال التّنقيب، في حين يستطيع طلاب السنة الثانية اختيار معسكراتهم الإنتاجية كلّ بحسب الاختصاص الذي يرغب فيه التّنقيب أو التّرميم أو المتاحف، أو مع المؤسّسات الحكوميّة أو الخاصة التي تعني بالتّراث الثّقافيّ الإنسانيّ كمؤسّسة حلم المهتمة بالتّدريب على الحرف اليدويّة السّوريّة، يُقدم الطلاب في نهاية هذه المعسكرات تقارير علميّة.(٢٤)

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المعهد قبل عام ٢٠١١م كان يضم ثلاثة أقسام إذ تكون السنة الأولى عامة ثمّ يختار الطالب في السنة الثانيّة الاختصاص الذي يرغب فيه وهي: التّرميم، أو التّنقيب، أو المتاحف، لكن بسبب الأوضاع والحرب التي عاشتها سوريّة اضطر الكادر الإداريّ فيه سنة ٢٠١١م بعد موافقة الجهات المعنيّة إلى تعليق العمل بهذه الأقسام بسبب: إمّا إغلاق المتاحف في أنحاء المحافظات كافةً، أو عدم القدرة على العمل الميدانيّ في المواقع الأثريّة بسبب الخطورة وعدم الأمان، أو بسبب تراجع عدد الطلاب المقبولين في المعهد، ليُصبح في كلتا السنتين اختصاص عام (الجدول ٢، الشكل ٢).

العام الدرّاسيّ	عدد المسجلين في سنة أوّلى	عدد المسجلين في سنة ثانية	عدد الخريجين
٢٠١٠–٢٠١١	٤٥	٤٤	٢٨
٢٠١١–٢٠١٢	١٠٥	٤٢	١٨
٢٠١٢–٢٠١٣	١٠٦	٣٧	١٠
٢٠١٤–٢٠١٥	٨٢	٣٣	١٣
٢٠١٥–٢٠١٦	٢٨	٢٥	٩
٢٠١٧–٢٠١٨	٢٣	١٨	١٢

٢٠١٨-٢٠١٩	٩٨	٤	٣
٢٠٢١-٢٠٢٢	٩٥	٤٠	٩
٢٠٢٣-٢٠٢٤	٣٢٥	٤٩	٢٠

الجدول ٢: نسب الطلاب في أعوام ٢٠١٠-٢٠٢٥م **(إحصائيات المعهد التّقانيّ للأثار والمتاحف)**

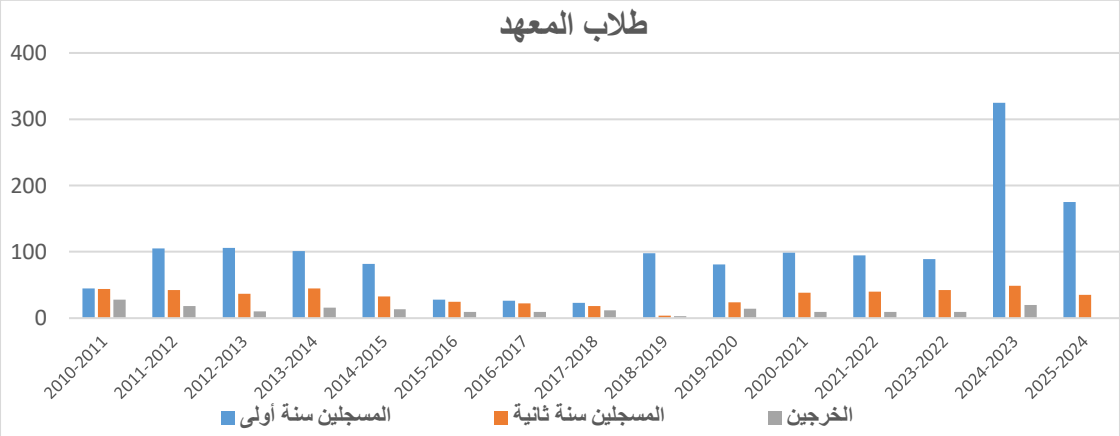

الشكل ٢: نسب الطلاب في أعوام ٢٠١٠-٢٠٢٥م **(إحصائيات المعهد التّقانيّ للآثار والمتاحف)**

يلاحظ من الجدول والشكل ٢ أنّ نسبة تسجيل الطلاب في المعهد غير ثابتة وأنّ طلاب السنة الأولى أكبر من السنة الثانية وكذلك الأمر بالنسبة للخريجين، ويعود السبب في ذلك إلى منظومة التّربية والتّعليم وعلاقتها مع مؤسّسات سوق العمل، وأجهزة البحث والتّطوير العلميّ والتّقانيّ، والقيم والسلوكيات المجتمعيّة والثّقافيّة، وبين هذه الأبعاد الثلاثة علاقات تأثر وتأثير وتفاعل متبادل[٢٥].

خامساً: مشاكل التّعليم التّقانيّ في سوريّة:

بناءً على النظرة المعمقة لواقع التّعليم التّقانيّ في سوريّة يُلاحظ أنّه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في هذا المجال والشوط الذي قطعه للوصول بمؤسّساته إلى المستوى التّنافسيّ، عن طريق التّوسع في إنشاء المراكز والمعاهد التّقنيّة فإنه لا يزال يُعانيّ تبعاً لبعض الدرّاسات والأبحاث الأخيرة من مجموعة من المشكلات التي أدّت إلى ضعف وتدنيّ واقع هذا التّعليم، ومن أبرزها:

١-ثقافة المجتمع: يقوم جوهرها على النظر إلى هذا النمط من التّعليم بشيءٍ من الازدراء والدونيّة، وذلك لأنّه يؤهل الطلاب للمهن اليدويّة والعمل الحرفيّ، وهذا ما لا ينسجم مع طبيعة الموروث الثّقافيّ والأفكار التّقليديّة التي نشأ عليها المجتمع السّوريّ، الذي يُعليّ شأن التّعليم

العاليّ والفكريّ على الحرفيّ، الأمر الذي أدّى إلى ضـــعف التّحاق الطلبة به، وإذا حصـــل ذلك فإنه لا يكون عن قناعة ورغبة. للأسف لا يزال الاعتقاد السائد في القرن ٢١ لدى أولياء الطلاب أنّ التّعليم التّقانيّ لا قيمة له، ويلتحق به الفاشـــلون من الطلبة الذين لم يحصـــلوا على درجات عالية، وأنّه لا يؤمن المستوى الاجتماعيّ اللائق والدّخل الماديّ المطلوب، لذا تحصد المجتمعات في النهاية جيلاً كبيراً من طلبة الجامعات، وارتفاع نســـبة البطالة وزيادة معدلات الفقر وذلك لاستمرار هذه الثّقافة والنظرة المتخلفة والبالية التي مالم تُكسر قيودها وتحجم آثارها تبقى معضلة معرقلة أمام التّنمية والتّطوير وبالتالي لنمو المجتمع وتطوره.

٢-نظام التّعليم وقوانينه: الذ أسـهم بشـكّلٍ كبير في تعزيز النظرة السـلبية للمجتمع نحو التّعليم التّقانيّ، وذلك عن طريق الأنظمة والتّشـــريعات التي تجعل من هذا النوع من التّعليم في أدنى سلم أولويات الخيارات المتاحة للطلاب، بل أصبح خيار من لا خيار له، بناءً على الدرجات العلميّة التي يحققها الطالب إذ يلتحق به من لم يحصل على معدلات عاليّة في الثانويّة.(٢٦)

٣-الموازنة: فضلاً عن الدور السلبيّ الذي تؤديه المؤسّسات التّعليميّة التي يجدر بها أنّ تراعي كلا الجانبين التّقانيّ والأكاديميّ معاً، فإنها توجه جل اهتمامها نحو التّعليم الأكاديميّ وتتغافل عن أهمية الكنز المدفون "التّعليم التّقانيّ"، انعكس ذلك في ضـــعف الميزانيات الخاصـــة بتوفير مواد التّدريب في المعاهد التّقنيّة، فيا ترى لمصلحة من تحجيم الدور المهمّ الذي يلعبه هذا التّعليم في اقتصاديّات وتنمية المجتمع.

٤-مناهج التّعليم: أدّى ضعف ارتباط مناهج التّعليم التّقانيّ بالواقع العمليّ للمهن السائدة في ســـوق العمل، إلى جعل الطالب الذي يحمل شـــهادته غير قادر على الاســـتجابة لمتطلبات السوق. وزادت الفجوة في الوقت الحاليّ بين مخرجات هذا التّعليم واحتياجات سوق العمل بسبب عدم ارتباط منظومات المناهج التّعليميّة ببعضـها، وضـعف التّنسيق والتّكامل بين قطاعات التّعليم التّقنيّ ومؤسّسات سوق العمل بالأخص في مجال التّدريب، وأيضاً قلة الوعيّ بأهمية ربط التّعليم بالتّنمية مما أدّى إلى انخفاض معدلات الاسـتثمار في هذا المجال، وضـعف ربط خطة المعاهد بخطة تنمية المجتمع، وعدم التّخطيط لتلبية احتياجات المجتمع من العمال المهرة.(٢٦)

٥-الدور التّربوي: يُعزى سـبب ضـعف الإدراك المجتمعيّ، وحالة الجهل بماهية التّعليم التّقانيّ، وأهمية مخرجاته في تفصـيل حركة التّنمية الاقتصـاديّة والاجتماعيّة، وبناء المجتمع، إلى غياب الدور التّربويّ والتّوجيه المهنيّ الذي يُفترض أنّ تسـاهم بهما مؤسّـسـات الدّولة كافةً، ولا سيما التّعليميّة والإعلاميّة.

٦-ارتفاع معدلات البطالة والفقر في البلاد مع زيادة النمو الســـكانيّ (على الرغم من الهجرة السكانيّة الكبيرة إلى الخارج)، وتركيز السياسات التّعليميّة على الكم على حساب الكيف،

الأمر الذي أدّى إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعيّة في الحصول على الفرص وتوزيع المشاريع التّنمويّة مع تعرضها للتقلبات المستمرة.

إن التحديات الماثلة أمام مجتمعنا تفرض الحاجة إلى تكوين قدرات بشريّة مؤهلة وقادرة على التّكيف والتّعامل مع كل جديد، فنحن نعيش في عالم متغير يتميز بديمومة التّغير، مما يفرض مراعاة دؤوبة لاحتياجات الموارد البشريّة كأساس جوهريّ وذلك برسم سياسات واضحة وجادة لتطوير التّعليم التّقانيّ منسجمة مع مستقبل الأجيال القادمة.

لهذا من الضروريّ إجراء تقويم مستمر للنظم التّعليميّة التّقنيّة لضمان التّجديد المستمر مع التّغيرات على الساحة الدّوليّة. ويجب ألا ننسى أنّنا نعيش في عالم تتلاشى فيه المسافات الجغرافيّة، وهذا يدفعنا إلى المناداة بإعادة نظر جادة في نظم التّعليم، إذا أريد للتّعليم التّقنيّ أنّ يُسهم في تشكيل الرافد التّنمويّ المستدام للمجتمع، ومدخل للبناء والتّقدم الاقتصاديّ والاجتماعيّ، وذلك بوصفه ضمن أوّلى الاهتمامات والتّوجهات الوطنيّة، وفي إطار فلسفة واضحة ومحددة تترجم إلى استراتيجية تنتج عنها برامج ومشروعات ذات أهداف تستجيب لحركة الواقع وإيقاع الحياة بشكل فعّال.

-المبحث الرابع التّوصيات:

على الرغم من أهمية المعهد التّقانيّ للآثار والمتاحف في تخريج كادر مهنيّ لكن لا بد من العمل على مجموعة من النقاط بهدف تعزيز دور التّعليم المهنيّ وربطها مع مفهوم التّنمية المستدامة، وذلك عن طريق:

-تحفيز الطلبة لالتحاق بالتّعليم التّقانيّ من أجل خلق كوادر رياديّة مؤهلة ومتميزة في المجالات كافة التي يحتاجها سوق العمل.

- تخطيط برامج التّعليم التّخصصيّ والمهنيّ تبعاً لمتطلبات المستقبل وسوق العمل وبما يسهم في تحقيق التّنمية المستدامة

- اعتماد مبدأ المرونة في تصميم برامج التّعليم المواكبة للتّطور العلميّ والتّقانيّ والتّكيف مع مؤشرات التّغير المرتبطة بالتكنولوجيا.

- ربط مسارات التّعليم التّخصصيّ والمهنيّ واعتماد سياسة تعليميّة تضمن وضع قواعد تساعد على التّنسيق والتكامل بين أنماط التّعليم المختلفة تبعاً لضوابط مناسبة لتحفيز التحاق الطلبة بالتّعليم التّقانيّ.

- تطوير البنية التّحتيّة لمؤسّسات التّعليم والتّدريب التّقانيّ من مراكز ومعدات وأجهزة تستخدم لتطوير برامج التّعليم التّقانيّ لتتلاءم مع متطلبات التّنمية.

- العمل على تغيير المفاهيم الاجتماعيّة الخاطئة اتجاه التّعليم التّقانيّ، وبيان أهميته للمجتمع ودوره الريادي تحقيق التّنمية المستدامة

– اشـــراك القطاع الخاص والحكوميّ في طرح برامج التّعليم المهنيّ مع المؤسّـــســـات التّعليميّة.

وأخيراً تُعد الموارد البشريّة الأساس الذي تقوم عليه التّنمية المستدامة لإذ إن الإنسان هو صـــانع التّنمية وهدفها، في حقبة تتميز بحرية انتقال الســـلع والخدمات والأفراد وبازدياد حدة المنافســـة في الأســـواق وهو ما يتطلب إيجاد القوة البشـــريّة القادرة على التّعامل مع التّقنيّات والمعلومات وتحقيق الميزة التّنافســيّة للســلع والخدمات الوطنيّة، وذلك عِبرَ تطوير التّعليم التّقنيّ لأنّه المعنيّ بتزويد العمليّة الإنتاجيّة في أي مجتمع باليد العاملة المؤهلة والمدربة في مختلف المجالات. وهو يعدّ الأرضـيّة التي يمكن أنّ تسـتدعيها خطط التّنمية الشـاملة للوصـول إلى بناء مجتمع انتاجيّ متطور، ووسيلة مؤكدة لزيادة الدخل الوطنيّ.

وختاماً إن كل ما تمّ الحديث عنه يجعل من النهوض بالتّعليم التّقانيّ، وتوســـيع قاعدته وتطوير نوعيته أمراً في غاية الأهمية وفي صـــدارة اهتمام الدّولة والمجتمع ونحن قادرون على النهوض على الرغم من الصـــعوبات والخروج من قاع التّخلف إلى فتح الباب مشـــروعاً لإعادة النظر بكل مناهج بناء الإنسان علميّاً وتقانيّاً لتحقيق التّقدم.

الخاتمة:

يمكن الاستنتاج من خلال ما ذُكر سابقاً النقاط الآتية

– أهمية التّعليم التّقانيّ المرتبطة بالتُّراث الثّقافيّ الإنســـانيّ لمرونته ومؤامته تطورات العصـــر الســـريعة، إذ يحتاج العالم العربيّ اليوم إلى الفنيين المســـاندين للأكاديميين في العمل الميدانيّ الأثريّ، لذا على الحكومات في العالم العربيّ التّشـجيع على هذا النوع من التّعليم وتوفير الحاضنة الشعبية له، وذلك لأهمية المعاهد كونها تُقدم برامج تعليميّة قائمة على التّدريبات العلميّة والعمليّة التّشـاركيّة الحقيقيّة الأمر الذي يسـاهم في صـناعة محتوى تعليميّ ثقافيّ تاريخيّ عميق ومرن، ويدعم استخدام التّقنيات الحديثة لعرض المادة التّاريخيّة والأثريّة بأسلوب شيق ومفيد.

– ضرورة إعادة النظر بالوظائف التّعليميّة للمعاهد التّقانيّة في ظل التّغيرات التي تعيشها المجتمعات، فالتّعليم الحديث لم يعد يقتصـــر على جدران قاعات الدرّاســـة، وعلى ما يلقه المعلم على الطلاب أي على التّعليم التّقليديّ في الجامعات إنّما يمتد ليشـــمل بيئات عملية ومهنيّة تُتيح التّعلم الـذاتيّ الإبـداعيّ والحرفيّ الأمر الـذي يؤدي إلى تطوير آليـات البحـث وكتـابـة المقـالات العلميّة العمليّة.

– ضـرورة أنّ تكون المعاهد التّقانيّة جزء أسـاسـيّ من مكونات المتاحف ومديريات الآثار والوزارات المختصـة وتابعة لها بشـكّلٍ مباشـر، لما يُسـاهم ذلك في تطوير طرق ومناهج التّعليم، والتّوصل إلى الآلية المناسبة لربط الطلاب بالجهات المختصة بالتُّراث الثّقافيّ الإنسانيّ من خلال تنظيم معسـكرات إنتاجية تخدم المصـلحة العامة وتصـقل مواهبهم المهنيّة وتطور المناهج حسـب

حاجة هذه الجهات التي تفرضـــها تطورات المرحلة، وبالنهاية إعداد فنيين ويد عاملة حرفية في كافة المجالات (ترميم، تنقيب، متاحف، توثيق) جاهزة للدخول بشـكّلٍ مباشـرة إلى سـوق العمل وداعمة للأكاديميين.

– لا بد أنّ التّشاركيّة بين هذه المؤسّسات ضروريّة ومهمّة، لكن حتّى تكون ناجحة يجب أنّ تمر بعدة مراحل:

المرحلة ١ (الأوّليّة): تعتمد التّحفيز، والاستفسارات، وتبادل الأفكار والمقترحات

المرحلة ٢ (التّطوير): الحصول على معلومات جديدة (والتّعليم الذاتيّ)

المرحلة ٣ (التّركيب): الهيكلة (العمل والتأمل والاستنتاجات)

المرحلة ٤ (النهائيّة): استخدام ما تعلمه الطالب في المؤسّسات المعنية

يُؤمل من هذه الدرّاســة المتواضــعة أنّ تُحدث أثراً إيجابياً في أوســاط الأطراف الفاعلة المعنية بإنتاج الثّقافة التّاريخيّة والفكريّة القائم على التكامل والشراكة بين المؤسّسات ذات العلاقة بالجوانب الثّقافيّة والتّاريخيّة.

الشكل رقم (١)

هوامش البحث:

(1) Abu Al-Nasr, Medhat, and Medhat Mohamed, Yasmine, (2017), Sustainable Development: Its Concept, Dimensions, and Indicators, Cairo, Egypt, Publications of the Arab Group for Training and Publishing, p. 81.

(2) Mahri, Abdel Hamid, (December 2022,), "Financing the Green Economy and the Requirements of Sustainable Development," Journal of Economic and Financial Studies, p.314- 316.

(3) United Nations Development Program, Regional Bureau for Arab States, Arab Humanitarian Sustainable Development Report for the Years 1987, 2015, and 2016, "Youth in the Arab Region: Prospects for Human Development in a Changing Reality."

https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/6612/1640

(4) Salihi, Salih, (2006), The Development Approach in Islamic Economics: A Study of Concepts, Objectives, and Priorities, Cairo, Dar Al-Fajr Publishing and Distribution, p.88.

(5) Al-Hamidawi, Yasser Al-Khudair, (2023), Contemporary Sustainable Development, Cairo, Dar Al-Sahab Publications, p.28.

(6) Issa Younis, Aisha, Amari, and Aisha, Maitar, (January 13, 2021), "Education for Sustainable Development," El-Khaldounia Journal of Human and Social Sciences, Issue: 1112-5896, Algeria.

(7)Lamia Assi, in an article published on November 9, 2016.

(8) Al-Maqdadi, Kazem, The Environment: The Forgotten Victim of Armed Conflict, Report of the International Committee of the Red Cross, 2019, Article link:
https://www.icrc.org/ar/document/natural-environment-neglected-victim-armed-conflict

(9) Al-Hurr, Abdul Aziz bin Muhammad, (2011), Professional Development, Department of Language Development, Tunisian University, p.133.

(10) Al-Jadri, Adnan, (2019), Vocational and Technical Education: Present Constraints and Future Challenges, Amman Arab University, January 22, Online report link:
https://www.aau.edu.jo/ar/news/altlym-almhny-waltqny-qywd-alhadr-wthdyat-almstqbl

(11) Halabi, Shadi, (2012), The Reality of Vocational and Technical Education and Its Problems in the Arab World: A Case Study (the Syrian Arab Republic), Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, Issue 28, Part 2, pp. 343-397.

(12) Abdul Qader Naji, Azou Muhammad, (September 1, 2011), Education in Syria from Ancient Times until the Rise of the Syrian Kingdom.

(13) Abdullah Al-Jumaili, Amer, (2005), The Writer in Ancient Mesopotamia, Damascus, Arab Writers Union, p. 12 and beyond.

(14) Labat, R., (2022), Manuel D Epigraph Akkadienne, Paris, no .233, p.129.

(15) Parot, Andre, (1958), Mission Archéologique de Mari Volume II le Palais, Paris, Institut Français d'Archéologie de Beyrouth. Bibliothèque archéologique et historique, TOME LXVIII, p.188- 189- 190- 191.

(16) Suleiman, Amer, (2000), Cuneiform Writing, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing - Mosul, p. 97.

(17) Alfonso Archi, Ebla and Its Archives, Texts, History, and Society, Walter de Gruyter Inc., Berlin, 2015.

(18) Hanoun, Nael, (2005), The Code of Hammurabi: A Translation of the Cuneiform Text with Linguistic and Historical Explanations, Part 4, Legal Articles: 18-282, Damascus, Dar Al-Majd for Printing and Publishing.

(19) christos Antoniadis, (2019), The Educational System of the Byzantine Empire, medium retrieved, p. 31-07.

(20) Al-Tarshan, Nizar, (1985), The Basic Schools of Umayyad Mosaics in the Levant, Unpublished Master's Thesis, Irbid, Yarmouk University, Jordan, p.3-10.

(21) Al-Tawisi, Ahmad Issa, (2013), Proposed Solutions to Improve Societal Perspectives on Vocational and Technical Education from the Perspective of Experts in Jordan, Journal of Educational Science Studies, Volume 40, Issue 2, p.1493-1510.

(22) Gunter, Sebastien, (2018), The School as an Institution of Education in the Medieval Islamic Era, Studies Journal, trans. Radwan Dawi, pp. 259-294.

(23) Abdel Fattah, Nasrallah, (April 25, 2018), The Role of Technical and Vocational Education in Promoting Sustainable Development in the Palestinian Territory,

Sustainable Development in a Changing Environment Conference, An-Najah National University, Palestine

(24) Archives of the Technical Institute of Archaeology and Museums، Founding Regulations, (1990), [unpublished], Technical Institute of Archaeology and Museums-Damascus.

(25) Central Bureau of Statistics in the Syrian Arab Republic:
http://cbssyr.sy/indicator/education.htm

(26) Abdel Fattah, Nasrallah, (April 25, 2018), The Role of Technical and Vocational Education in Promoting Sustainable Development in the Palestinian Territory, Sustainable Development in a Changing Environment Conference, An-Najah National University, Palestine.

Bibliography of Arabic References:

(1) Abdel Fattah, Nasrallah, (April 25, 2018), The Role of Technical and Vocational Education in Promoting Sustainable Development in the Palestinian Territory, Sustainable Development in a Changing Environment Conference, An-Najah National University, Palestine.

(2) Abdul Qader Naji, Azou Muhammad, (September 1, 2011), Education in Syria from Ancient Times until the Rise of the Syrian Kingdom.

(3) Abdullah Al-Jumaili, Amer, (2005), The Writer in Ancient Mesopotamia, Damascus, Arab Writers Union.

(4) Abu Al-Nasr, Medhat, and Medhat Mohamed, Yasmine, (2017), Sustainable Development: Its Concept, Dimensions, and Indicators, Cairo, Egypt, Publications of the Arab Group for Training and Publishing.

(5) Al-Hamidawi, Yasser Al-Khudair, (2023), Contemporary Sustainable Development, Cairo, Dar Al-Sahab Publications.

(6) Al-Hurr, Abdul Aziz bin Muhammad, (2011), Professional Development, Department of Language Development, Tunisian University.

(7) Al-Jadri, Adnan, (January 22, 2019), Vocational and Technical Education: Present Constraints and Future Challenges, Amman Arab University.

(8) Al-Maqdadi, Kazem, (2019), The Environment: The Forgotten Victim of Armed Conflict, Report of the International Committee of the Red Cross.

(9) Al-Tarshan, Nizar, (1985), The Basic Schools of Umayyad Mosaics in the Levant, Unpublished Master's Thesis, Irbid, Yarmouk University, Jordan, p.3-10.

(10) Al-Tawisi, Ahmad Issa, (2013), Proposed Solutions to Improve Societal Perspectives on Vocational and Technical Education from the Perspective of Experts in Jordan, Journal of Educational Science Studies, Volume 40, Issue 2, p.1493-1510.

(11) Halabi, Shadi, (2012), The Reality of Vocational and Technical Education and Its Problems in the Arab World: A Case Study (the Syrian Arab Republic), Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, Issue 28, Part 2, pp. 343-397.

(12) Hanoun, Nael, (2005), The Code of Hammurabi: A Translation of the Cuneiform Text with Linguistic and Historical Explanations, Part 4, Legal Articles: 18-282, Damascus, Dar Al-Majd for Printing and Publishing.

(13) Issa Younis, Aisha, Amari, and Aisha, Maitar, (January 13, 2021), "Education for Sustainable Development," El-Khaldounia Journal of Human and Social Sciences, Issue: 1112-5896, Algeria.

(14) Lamia Assi, in an article published on November 9, 2016.

(15) Mahri, Abdel Hamid, (December 2022), "Financing the Green Economy and the Requirements of Sustainable Development," Journal of Economic and Financial Studies.

(16) Salihi, Salih, (2006), The Development Approach in Islamic Economics: A Study of Concepts, Objectives, and Priorities, Cairo, Dar Al-Fajr Publishing and Distribution.
(17) Suleiman, Amer, (2000), Cuneiform Writing, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing - Mosul.